

## النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس

### منذ الاستقلال إلى ما بعد "ثورة الياسمين"

د/ نبيلة بن يوسف، أستاذ محاضر "أ"

أ/ بلهوارى كريمة، أستاذ مساعد "أ"

جامعة مولود معمري. الجزائر

#### مقدمة:

يعود تحديد النخب الحاكمة والحركات الإسلامية في البلدان العربية عموما وتونس كحالة للدراسة، إلى تاريخ تشكل النخب في هذه البلدان، فقد نشأت كل من النخب الحاكمة ومعظم الحركات الإسلامية فيها للعهد الاستعماري الأوروبي، تحت مسميات وقنوات مختلفة سواء أحزاب أو نقابات أو اتحادات طلابية أو شيوخ مدارس قرآنية.

وبالرغم من الاختلافات في توجهاتها الفكرية، كانت الأولى (الأحزاب، النقابات...) تحمل توجهها حدثا ناتجا عن التأثير ببنى التعليم الغربية، والثانية ذات توجه ديني هدفه الحفاظ على معالم الهوية العربية والإسلامية، التي عمل الاستعمار على تدميرها بمختلف أشكال التجهيل، ونشر الخرافات، والعمل على تقسيم المجتمعات وإثارة الفروقات داخلها، فكان لهذه الحركات والجماعات دورا في تعليم النشء مبادئ الإسلام الحنيف، وإحياء المقومات الثقافية والدينية، في هبة إصلاحية، وكان لمفكري النهضة دورا في بعثها في مختلف الأقطار العربية. إلا أن هدف الطرفين باختلاف توجههما كان واحدا، وهو نيل الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية.

بعد الاستقلال مباشرة استلم السلطة في تونس النخبة ذات التوجه الحداثي التي اختارت النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الحديثة، صاحبة النظرة المعاصرة في بحثها عن التحديث للحاق بالركب الحضاري العالمي لاسيما الأوروبي منه. أما الحركة الإسلامية المعادية للمبادئ الشيوعية، والأفكار الليبرالية والداعية إلى اتخاذ نظام إسلامي قائم على مبادئ الإسلام في النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقد اصطدمت بمشروع النخبة الحاكمة. مما سيشكل جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية الإسلامية لمشروع النخب الحاكمة في تونس.

وهو ما يدفعنا للبحث من خلال هذه الدراسة، في شكل العلاقات بين النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس ومميزاتها عبر مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي التونسي.

تتناول هذه الدراسة أربعة محاور رئيسية للبحث في العلاقة التي تربط بين النخبة الحاكمة والمعارضة الإسلامية في تونس كما يلي:

- 1- لمحة عن نشأة النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس.
- 2- التيار الإسلامي في فترة حكم الرئيس بورقيبة: بين الإقصاء والاحتواء
- 3- التيار الإسلامي في فترة حكم الرئيس "زين العابدين بن علي": بين خطاب الإدماج ومخطط الاستئصال.
- 4- التيار الإسلامي في تونس بعد ثورة الياسمين: رهان المشاركة في الحكم.

## أولاً: لمحة عن نشأة النخبة الحاكمة والتيار الإسلامي في تونس

قبل التطرق إلى تحديد العلاقة بين النخبة الحاكمة في تونس والتيار الإسلامي من الضروري أن نقدم تعريفاً للنخبة السياسية المرتبطة بميكانيزم النظام السياسي، فهي الطبقة التي تقود وتقرر وتصنع السياسات العامة للدولة، والعاملة على حفظ التوازن في المجتمع. عرفها المختصون في علم السياسة كالاتي:

"المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالاً متعددة... وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقاً لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة وفقاً لإلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل والمحتوي للواقع السياسي،الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيمي، وغيرها، للمجتمع"<sup>1</sup>.

وعن المسار التاريخي لتشكل النخبة بصفة عامة في تونس، والذي أجمع عديد من الباحثين أمثال "عبد الباقي الهرماسي" والمفكر "براون" ( L.C. Brown) وغيرهما، على أنه لا يمكن فهم وتحديد طبيعة النخبة الحاكمة في

---

1 صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990، ص ص 438-450.

تونس دون تتبع تطور مسار الحداثة الذي عرف أربعة مراحل أساسية أوردها " عبد الرحيم حافظ" في أطروحته كما يلي:

**مرحلة المخاض:** وهي مرحلة الاستعمار التي حاول فيها هذا الأخير إحلال وإرساء نمط جديد داخل المنظومة الاجتماعية لم يخل من محاولة التحديث، وشهدت هذه المرحلة اضطراب وفوضى وهي خاصة تتبع مرحلة التأسيس للنظام الاستعماري الممركز.

**مرحلة تقليد المستعمر:** وهي مرحلة شهدت بروز كفاءات من السكان الأصليين حاولت إثبات قدرتها على ممارسة الفعل السياسي، تميزت بمحاولة المواءمة بين الطروحات الأيديولوجية والإسلامية.

**مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري:** وهي المرحلة التي تجذرت فيها جماهيرية النخب الفاعلة، وكانت لها القدرة على استقطاب الجماهير للحصول على الشرعية وتغيرت مطالبها من الإصلاح إلى التغيير الجذري عن طريق طرد الاستعمار، وهي مرحلة تميزت بتحالف النخب مع الجماهير.

**مرحلة نهاية الوضع الاستعماري:** وهي مرحلة البناء الوطني التي تحوّل فيها الحزب إلى مصدر وحيد للسلطة منقاد بتوجهات الحاكم القائد الكاريزماتي بورقيبة، ونتج عنه نظام متفوق متأثر بطبيعة الاستعمار المركزية، وهو ما دل على حالة الانفصال بين النخبة الحاكمة التي وزعت

الأدوار والمناصب داخلها، والمجتمع<sup>1</sup>.

ويعتبر التيار الإسلامي - العربي أساس التنظيمات السياسية في تونس فقد كانت حركة "تونس الفتاة" المؤسسة من طرف "باش حامبة" والشيخ "عبد العزيز الثعالبي" عام 1907 أولى الحركات السياسية في تونس، انشقاقها الأول انبثق عنه تأسيس الحزب الدستوري القديم عام 1920 بقيادة "عبد العزيز الثعالبي"، وعاد الانشقاق مرة ثانية لينبثق عنه الحزب الدستوري الجديد عام 1934م، والذي أصبح الحزب الحاكم في تونس منذ الاستقلال 1956 بقيادة الحبيب بورقيبة (1903-2000) إلى غاية قيام ثورة الياسمين عام 2011، وبهذا الشكل فإن الأحزاب الرائدة في تونس أساسها منبثق من تيار إسلامي.

وقد اعتبر "الهرماسي" أن العلاقة بين الدولة والمجتمع قامت على العلمانية والمركزة كشعارات رفعت لواءها نخب الاستقلال والبناء الوطني، التي تعارضت مع كل أشكال الولاء الجهوي أو القبلي وخالفت أنصار الولاءات الإسلامية (الزيتونيين)<sup>2</sup>.

فيتضح من خلال تحليل "الهرماسي" لطبيعة النخبة الحاكمة في تونس أنه ركز على التقسيم الذي تميز به المجتمع التونسي وغذته الإستراتيجية

<sup>1</sup> عبد الرحيم حافظ، الزبونية السياسية في الوطن العربي، قراءة اجتماعية سياسية في

تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص

144، 145

<sup>2</sup> المرجع ذاته، ص 143

الاستعمارية، من خلال منهجية التعليم التي سادت في تلك الفترة بين مدرستين تعليميتين نتج عنهما مجتمعين داخل مجتمع واحد (الزيتونيين: خريجي جامع الزيتونة المتشبعين بالثقافة الإسلامية، والعلمانيين الحدائين الذين غلب على تكوينهم منهجية التعليم الغربية)، وهو ما سينتج عنه صراع بين هاتين النخبتين لاحقا خاصة بعد سيطرة النخبة المتعلمة تعليما غربيا على مقاليد الحكم، وانتهاجها سياسة اقصائية للنخبة ذات التوجه الإسلامي.

**ثانيا. التيار الإسلامي في فترة حكم الرئيس بورقيبة (جويلية 1957.**

**نوفمبر 1987): بين الإقصاء والاحتواء**

عمد النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال إلى نشر مشروعه التحديثي الذي مس الهوية الوطنية في العمق، وقام بإخضاع المؤسسات الثقافية الدينية والتقليدية لسلطانه، واعتمد في ذلك خطابا سياسيا موحها تميز بثنائية أساسية هي ثنائية الهدم وإعادة البناء، فقد هدم الخطاب البورقيبي المرجعية الدينية التقليدية واستبدلها بمرجعية أساسها التحريض على مقاومة التخلف مسميا هذه الممارسة بالمعركة والجهاد<sup>1</sup>. وفي هذا الصدد كتب "راشد الغنوشي":

"يربط الاستبداد السياسي في تونس ربطا عضويا بقياد دولة الاستقلال التي عملت مأخوذة بالنموذج المركزي للدولة الحديثة، ولاسيما اليعقوبية الفرنسية والتجارب الفاشية والشيوعية ... على تقويض ... البنية التقليدية بما في ذلك

<sup>1</sup> عبد الحكيم اللوز، "تونس من التحديث إلى الأسلمة"، مجلة الديمقراطية، عدد 39، يوليو 2010، ص 139-140.

نموذج العائلة الممتدة، لتفكيك تلك البنية، وإرساء بديل خليط من الليبرالية الثقافية والاشتراكية الاجتماعية والفاشية السياسية وثورات دولة البايات المطلقة مع مسح من الإسلام للتسويق الشعبي. وكان من الطبيعي أن يفضي هذا الخليط الغريب عن ثقافة المجتمع ... إلى ديكتاتورية سياسية تتمحور حول عبادة الزعيم وهيبة الدولة والحزب الواحد<sup>1</sup>.

وبالرغم من أن الدستور التونسي كان يقر بأن الإسلام هو دين الدولة، إلا أنه من حيث المنطلق قام النظام بتبني الصفة العلمانية، فلم يكن الإقرار بدين الدولة في الدستور سوى مدلول رمزي لا أكثر، وعمل النظام على تعبئة الجماهير والحد من قوة الجماعات الإسلامية<sup>2</sup>.

فقد ظهرت الحركات الإسلامية في تونس منذ نهاية الستينات، وكان للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من العوامل الدافعة لذلك، ومثلت هذه الحركات التيار المضاد لسياسة الرئيس بورقيبة، وقد كان لهذه النخبة المثقفة إسلاميا اقتناع بأن المشروع الإسلامي هو البديل الأمثل<sup>3</sup>. وكان للاجتماعات

---

<sup>1</sup> راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع، 2001، ص 163

<sup>2</sup> Eric Canal Forgues (dir.), **Recueil des constitutions des pays arabes**, Bruxelles : Buylant, 2000, p. 474

<sup>3</sup> Mohamed Hermassi, L'Etat Tunisien et la mouvement islamiste, in Michel Camau (dir), **Changement politique au Maghreb**, Paris : Presse du CNRS , pp.297,298

السرية بين أبرز الناشطين السياسيين أثر في تأسيس تنظيم إسلامي الذي انبثق بعد انعقاد اجتماع سري سنة 1979 أقر من خلاله كل من "راشد الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو" تأسيس "الجماعة الإسلامية" كامتداد لحركة الإخوان المسلمين<sup>1</sup>.

وقد ساهم السياق الداخلي المتمثل في ضغط الواقع السياسي الذي طرح صعوبات في تبني سياسة دينية وثقافية تتماشى مع أيديولوجية الخطاب الرسمي وهو ما كان في حد ذاته دافعا لبروز التيار الإسلامي في تونس بالإضافة إلى فشل تجربة التعاضديات واستغلال البرجوازية المحلية لهذا الفشل للتشهير بالاشتراكية و"بالإلحاد"<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد صرح "راشد الغنوشي" أن:

"التغريب والتحديث اقترن بالدكتاتورية، بينما كان هدف الحركة الإسلامية "الإصلاحية" ولا يزال هدف الصحة المعاصرة، هو إعادة المجتمع المدني والدولة الشورية على أسس إسلامية"<sup>3</sup>.

لقد استعمل الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" أسلوبيين في مواجهته للتيار الإسلامي التونسي اشتهرت باستعمالهما النخب الحاكمة في معظم الأنظمة

---

<sup>1</sup> Zakya Daoud, **Féminisme et politique au Maghreb sept décennies de lutttes**, Casablanca :EDDIF, 1996, p.73

<sup>2</sup> عبد الحكيم اللوز، مرجع سابق، ص 140

<sup>3</sup> - راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، تونس: دار المجتهد، 2011، ص99.



العربية؛ اهتم الأول بالتشديد على المعارضة الإسلامية، والثاني بالاستمالة، وبين التشديد والاستمالة كانت المصالح هي الحد الفاصل.

#### أ. أسلوب التشديد والإكراه:

اعتبرت أساليب الإكراه مظهرا من مظاهر العنف السياسي، هذا الأخير كما قد يكون عنفا موجها إلى المعارضة، قد يكون أيضا عنف المعارضة الموجه إلى السلطة. استعمل النظام الأمني في عهد بورقيبة أسلوب الشدة عن طريق التهريب من طرف ميليشيات تابعة لرئاسة الجمهورية ضد أي خطر حادق بالخب الحاكمة، فلم يسلم حتى التيار القومي بقيادة "صالح بن يوسف" (1907.1961) الذي كان رفيق درب بورقيبة أثناء النضال السياسي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

لما ثبت نشاط وقوة التيار اليوسفي - نسبة لصالح بن يوسف - في تونس والتفاف الجماهير من حوله، أحس الحاكم بالخوف من اهتزاز كرسي الرئاسة وانتقاله لمنافسه، فما كان له إلا إبراز يد القوة دون هوادة. وكانت نهاية الزعيم المعارض **الاغتيال** في بلد المنفى الاختياري ألمانيا تحديدا في فرانكفورت<sup>1</sup>، وأي محاولة لزملاء المّغتال في النضال السياسي إلا وكانت يد العنف الأمني لهم بالمرصاد.

---

\*. تجمع الشهادات أن الاغتيال تم من طرف "البشير زرق العيون" (1912. 1999)، وهو من رجال الخفاء المقربين لبورقيبة، وفي الوقت ذاته من عائلة بن يوسف المّغتال.

<sup>1</sup> Benjamin Storat, Akram Ellyas, **Les 100 portes du Maghreb, L'Algérie, Le Maroc, La Tunisie, Trois voies singulières pour islam et modernité**, Paris : ouvrière, 1999, p.197.

وحتى لا يخسر بورقيبة الالتفاف الشعبي حوله، كانت تلفق التهم للمعارضين حتى يأخذ العنف ضدهم شرعية. وبعد 1962 حدثت محاولة انقلابية جمدت السلطة على إثرها كل الأحزاب السياسية، وبين تلفيق التهم والأحداث العنيفة لاسيما بعد أحداث الخميس الأسود التي جرت في 26 جانفي 1978 جراء الإضراب العام الذي دعى إليه الاتحاد العام التونسي للشغل والذي شهدت على إثره تونس أحداث دامية نتيجة السخط الشعبي الناتج عن السياسية الاقتصادية الاشتراكية لسنوات الستينات<sup>1</sup>، وأحداث قفصة من 26-28 جانفي 1980\* في اتحاد اليوسفية مع ليبيا أين اتهم فيها الإسلاميين اتهاماً صريحاً.

رافقت أساليب العنف آليات متنوعة لا تتلخص في القوة المادية فحسب، بل تبعثها قوة معنوية تتلخص في الآليات القانونية قصد إنجاح مشروع "تجفيف منابع" العامل على منع الإسلاميين من التوسع والامتداد داخل الجامعات والمدارس بصفة خاصة، والمجتمع التونسي عامة، على رأس الآليات القانونية تلك التي تمنع عن المعارضة الإسلامية الوسيلة الإعلامية حتى لا تصل أصواتها للشعب والعالم.

\*\*قادت تنظيمات سرية مسلحة مدعومة من الخارج داعية لاستخدام العنف لإسقاط النظام فقد استطاع حوالي 300 من المسلحين التونسيين الاستيلاء على إحدى ثكنات الجيش خارج مدينة قفصة وداخلها بالإضافة إلى مراكز الشرطة كما تمرد عناصر من الجيش مما أدى بالنظام إلى المسارعة في الإمساك بالوضع داخليا والاستعانة بمساعدات فرنسية ومربية وحتى أمريكية. للتفصيل أنظر: خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1983، ص 675. 676

واعتمدت آليات قانونية أخرى في المجال الانتخابي، فلم يكن دستور 1959 يمنع إنشاء الأحزاب السياسية، إلا أن خيار سياسة الحزب الواحد أكدته الخطب السياسية لرئيس الجمهورية كخطاب تاريخ الثامن جوان 1970م، جاء فيه: "ينبغي أن لا نتحول من الوضع إلى نقيضه، ولا نهجر إلى تعدد الأحزاب فنتردى في الهاوية التي مكثنا فيها أربعة آلاف عام ونعود إلى خدمة الأغراض الشخصية والمصالح الخاصة على حساب الصالح العام"<sup>1</sup>.

ضف إلى الآليات القانونية قانون الجمعيات الصادر بتاريخ السابع نوفمبر 1959م، العامل على تضيق تأسيس الجمعيات، والذي لم يبلغ إلى غاية سبتمبر 2011 في إطار صدور مرسوم جديد حول الجمعيات.

#### ب - أسلوب الاستمالة:

يستعمل أسلوب الاستمالة وجذب الطرف المعارض من طرف السلطة في الحالات التي تستدعي ذلك، مثل مطلب شعبي قوي أو ضغط خارجي مستمر للتحول إلى الديمقراطية فتحاول أن تصنع تحالفا ولو سوريا بينها وبين المعارضة، تحت بنود قد لا تفك رموزها المعارضة إلا بعد مضي وقت طويل، أو قد تلجأ إليه مجبرة لا مخررة أثناء الأزمات.

<sup>1</sup>. ايمان ناجي، التعددية الحزبية في تونس، مذكرة ماجستير، كلية القانون العام والتجارة الدولية، جامعة صفاقس، 2013. 2014م، ص ص 09. 10، نقلا عن: عبد الفتاح عمر وقيس سعيد، نصوص ووثائق سياسية تونسية، تونس: د.ذ.ن، 1987، ص 235.

اعتمدت النخبة الحاكمة في تونس أسلوب الاستمالة والمهادنة مع التيار الإسلامي، عندما أصبحت في حاجة إليه من جهة، ولضمان سكوته اتجاهها من جهة أخرى؛ أي على الأقل تخفيف حدة معارضته لها. فقد لجأ الرئيس بورقيبة إلى استمالة التيار الإسلامي عندما كان في حاجة إلى تطويق خطر التيار اليساري "الشيوعي" عام 1975م حتى يجعله في باب المواجهة، لمعرفة أصول العلاقة بين التيارين.

بدأ عمل التيار الإسلامي المواجه للتيار اليساري، من الجامعات بين الطلاب. وقد استطاع طلاب التيار الإسلامي الفوز في الاستحواذ على الاتحاد الطلابي التونسي عن طريق الانتخابات في مؤتمر قرية 1971م، ومن خلال منابر الإعلام في الجامعة استطاع الإسلاميون البروز بقوة واعتبرت مجلة المعرفة ناطقهم الإعلامي لتتوقف مجددا عام 1979م، و وقفوا في التغلغل وسط الشعب عن طريق الجامعة، ومن خلال المساجد والمدارس.

لما أصبح النظام الحاكم في حاجة إلى تعددية سياسية تزيّن المجال السياسي التونسي بالحركة الإسلامية، لإسكات الضغوط الخارجية لاسيما الأمريكية والأوروبية، كان الخطاب السياسي حاضرا مرة أخرى منافي ومناقض للخطابات الأخرى الرامية لشجب التعددية، ومنه خطاب الحبيب بورقيبة الذي جاء أثناء المؤتمر الاستثنائي للحزب في أبريل 1981م، الذي أقر فيه التعددية<sup>1</sup> قال فيه:

---

<sup>1</sup> المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، تونس: سراس للنشر، 1996، ص.14

"إنّ درجة النضج التي بلغها الشعب التونسي وأهمية تشريك التونسيين مهما كانت اختلافاتهم في الرأي داخل وخارج الحزب تدفعنا للقول أنه ليس هناك مانع من ظهور تنظيمات وطنية سياسية أو اجتماعية شرط أن تلتزم بحماية المصلحة العليا للبلاد"<sup>1</sup>.

### ج - العودة إلى أسلوب العنف والتشديد على الإسلاميين

بعد أحداث قفصة العسكرية سنة 1980 عاد التيار الإسلامي إلى الاختفاء المفروض والقسري. حصل الاصطدام مجددا مع السلطة لتعود لأسلوب الشدة والعنف، وفي جوان 1981 تم إلقاء القبض على بعض من قيادتها بحكم توزيع منشورات منوثة للنظام الحاكم. مع ذلك بقي التيار يحاول الاجتماع ويعقد مؤتمرات سرية في تونس وفي المهجر. ومن بقي في تونس عاش في نظام الطوارئ المعلن سنة 1984.

وقد اتهم الإسلاميون النخب الحاكمة في استعمالها للأساليب القسرية ضدهم وبالقسوة على الشعب التونسي أجمع، وأرجعوا سبب فساد أخلاق الشباب التونسي إلى النخب في ابتعادها عن الدين وإبعاد كل من ينادي لنهج إسلامي مجتمعي، وكتب "الفاضل البلدي" وهو من مؤسسي الجماعة الإسلامية في تونس وحركة الاتجاه الإسلامي في ذلك:

<sup>1</sup> مرجع سابق الذكر، ص 10، نقلا عن:

Abdelfattah Amor ,chronique politique et constitutionnelle de l'année 1981,R.T.D,1981,p22

" قرر النظام الدخول في مواجهة الإسلاميين كحركة سياسية، تورط عن قصد أو غير قصد. في استهداف الدين، كثقافة وفكر وشعائر ومظاهر للتدين، مثل الحجاب وتنظيم أوقات البقاء داخل المساجد، وهو ما أدى إلى محاولة تهميش الدين وإقصائه من الحياة العامة، والعمل على توجيه الحياة الدينية، من أجل الحفاظ على التوازن، ما أبقى المجتمع في حالة اضطراب أخلاقي وقيمي، خصوصا في صفوف الشباب"<sup>1</sup>.

وبالإضافة إلى أحداث الخميس الأسود وأحداث قفصة، شهدت تونس عام 1984 أحداث الخبز وتدل هذه الاهتزازات الاجتماعية على سوء العلاقة بين القاعدة الشعبية والنخبة الحاكمة التي فشلت في مشاريعها التنموية خاصة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فكان من نتائج هذه الأحداث تصادمات عديدة يأتي في مقدمتها أن النظام قرر وقف عملية الانفتاح السياسي نهائيا فالسلطة قامت بحظر الحزب الشيوعي التونسي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية، كما تمت حملة اعتقالات لحركة الاتجاه الإسلامي، حيث اتهم قادتها بأنهم وراء الأحداث مما دفع مناضلي الحركة للدخول في المعارضة إلى جانب النقابة الكبرى في تونس UGTT<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> الفاضل البلدي، "الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية"، عن مجموعة المؤلفين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص 66.

<sup>2</sup> Benjamin Storat , Akram Ellyas, **Op.Cit.**, p. 153

ما يلاحظ على فترة حكم بورقيبة سيادة أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متأزمة مع سيطرة على المشهد السياسي دامت أكثر من ثلاثين عاما خاصة مع وجود إطار قانوني كفل لبورقيبة الرئاسة مدى الحياة، مما أسس ما أطلق عليه في بعض الأدبيات بـ "الجمهورية ملكية" قائمة على علمنة الحقل السياسي، لكن هذا السياق الذي لم يكن نابعا من صيرورة تاريخية محلية " أدى إلى تفكك جسور التواصل بين الحاكم والمحكومين وعمق من انفصال القاعدة الشعبية عن الهياكل السياسية.

### ثالثا. التيار الإسلامي في فترة حكم الرئيس، "زين العابدين بن علي" (نوفمبر 1987. جانفي 2011): بين خطاب الإدماج ومخطط الاستئصال

لقد تأزمت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في تونس بعد انتفاضة الخبز 1984م، وتواصلت الاحتجاجات فكانت فرصة سانحة لقلب النظام، لما قام الوزير الأول "زين العابدين بن علي" بانقلاب سياسي، سمي بالانقلاب الأبيض، تحت شرعية جديدة وهي شرعية التغيير والتحول الديمقراطي<sup>1</sup>. فأصبح النظام الجديد تحت لواء الرئيس الجديد "زين العابدين بن علي" وكأنه أكثر انفتاحا سياسيا. تفاعل الشعب ولاسيما المعارضة السياسية بالمبادرات التي توجي بالانفتاح والتغيير السياسي المنشود، وقد اتضح ذلك بداية من بيان نوفمبر 1987 أي يوم اعتقال بن علي السلطة في تونس.

<sup>1</sup>. محمد صالح الهرماسي، عروبة متجددة ودور متجدد، قاعدة المنهل الالكترونية، ص126

فقد جاء في بيان 07 نوفمبر 1987 أن تونس دخلت عهدا جديدا ذلك أن الشعب التونسي بلغ من الوعي ما يمكنه من تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية على أساس سيادة الشعب، وجاء في البيان أن الدستور يحتاج إلى مراجعة<sup>1</sup>.

وقد تم تعديل الدستور في 25 جويلية 1988، وأهم ما جاء فيه إلغاء الرئاسة مدى الحياة، وإجراء انتخابات رئاسية عن طريق الاقتراع العام لمدة خمس سنوات أقصاها ثلاث عهديات، وتم تغيير اسم الحزب الحاكم من الحزب الدستوري الاشتراكي PSD إلى التجمع الدستوري الديمقراطي RCD .

وفي إطار بناء توافق وطني تم توقيع "الميثاق الوطني" في 07 نوفمبر 1988 في مدينة قرطاج من طرف ممثلي التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الوحدة الشعبية، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الحزب الاشتراكي للتنمية، والاتحاد الديمقراطي من أجل الوحدة، وحركة الاتجاه الإسلامي<sup>2</sup>.

وما يوحى بالانفتاح بداية إصدار عفو عن مساجين الرأي، وسعيه بناء وفاق وطني مع جميع تشكيلات المعارضة التونسية دون استثناء، وتلك الترسنة القانونية المُبشرة بعهد جديد، كقانون تنظيم الأحزاب السياسية في تونس، الذي اعتبر أول نص قانوني في هذا الباب. أهم ما جاء فيه المحافظة على مكاسب الأمة والنظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب، وندد بالعنصرية وكل أوجه التمييز،

---

<sup>1</sup> الجمهورية التونسية، بيان 07 نوفمبر 1987

<sup>2</sup> Mohsen Toumi , **La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali** ,Paris : presse universitaire de France, 1989,p. 254.



وكذلك اشترط عدم استناد الأحزاب السياسية في برامجها على دين أو لغة أو عرق أو جنس<sup>1</sup>.

إذ قال رئيس الجمهورية في خطاب له: "لا سبيل لحزب ديني في تونس". على إثره غيّر التيار الإسلامي البارز في تونس تسميته من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة بعيداً عن الإحياء الديني. شاركت حركة النهضة التي اعتبرت من أهم مكونات الإسلام السياسي التونسي في الانتخابات التشريعية أفريل 1989، ودخلت البرلمان أول مرة<sup>2</sup>، توافق في ذلك الخطاب الداعي للإدماج.

رغم ارتفاع عدد الأحزاب المعارضة إلى ستة أحزاب، إلا أن الانفتاح كان سورياً بما أن نظام الاقتراع بالأغلبية في دورة واحدة هو القائم في الانتخابات التشريعية والبلدية التونسية، فخدم الحزب الحاكم دون غيره من الأحزاب. إنَّ متتبع المشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي التونسي يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والمؤسسات الرسمية من ناحية، والواقع السياسي

---

<sup>1</sup> الجمهورية التونسية، القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الفصل: 01 الفقرة 02، عدد 32، المؤرخ في 03 ماي 1988

<sup>2</sup> - لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير"، مجموعة من مؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 47. 52.

والاجتماعي من ناحية أخرى، حيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع<sup>1</sup>. استمرت في عهد "بن علي" أساليب العنف بعد شرعنتها عن طريق افتعال الأزمة، فزادت القبضة الأمنية على المجال السياسي وكانت محاولة اغتيال الرئيس بن علي سنة 1991 مفتعلة لشرعنة القضاء على حركة النهضة والتيار الإسلامي كليا في تونس، وما ساعدها على تشديد قبضتها وخناقها ضد الإسلاميين هو اعتماد عدو لدود أسماه بـ"الخطر الإسلامي"، فكانت فرصة النظام التونسي لشن حملة قمع واسعة على النهضة، وراحت السجون تكتظ بأعضائها والمتعاطفين معها<sup>2</sup>، وفر عدد من قيادتها إلى خارج تونس كلاجئين سياسيين.

فقد استفاد النظام التونسي من الأوضاع الأمنية في الجزائر ومصر وبعض الدول التي دخلت فيها الأنظمة السياسية في دوامة عنف مع الجماعات الإسلامية، ليشدد النظام الخناق على الحركات الإسلامية التونسية، ويصبح نظاما بوليسيا بالدرجة الأولى، تحت ذريعة استتباب الأمن والمحافظة على استقرار النظام العام وتفادي ما وقعت فيه الجزائر، واتخذ النظام آلية بوليسية لتوظيف الدين وأماكن العبادة ونشر أيديولوجية النظام، عن طريق تعيين الأئمة

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 387، ماي 2011، ص 374.

<sup>2</sup> Michael Béchir ayari, Vincent Geisser, *Renaissances Arabes*, 7 Questions clés sur des révolutions en marche, Paris : éd de l'Atelier, éd Ouvrières, octobre 2011, P. 145.

وتحديد مضمون الخطب في المساجد، وإخضاع كل المؤسسات الدينية لمراقبة مباشرة من طرف الحكومة<sup>1</sup>.

إن هذه الممارسات تظهر عدم وضع نظام بن علي لأي قطيعة مع الممارسات السابقة للنظام، مما يدل على تغيير رمزي للسلطة فالحملة المضادة للإسلاميين تظهر الصورة التقليدية لنظام بورقيبة، وما الوضع إلا تفسيراً للخطاب الاستتصالي الذي استعمله النظام الحاكم. كما استفادت السلطة التونسية من انقسام في صفوف النهضة مستقطبة بعض قيادتها إلى صف السلطة.

لم تتوقف نشاطات حركة النهضة في الخارج ( المهجر ) لاسيما في لندن أين تم قبول اللجوء السياسي لزعيم الحركة "راشد الغنوشي". وكانت السلطة التونسية تطالب كل مرة من النظام البريطاني القبض على الغنوشي، دون استجابة.

ففترة المراقبة الذاتية للنظام وانتحال الديمقراطية، لم تطل لتعود للسطح عقلية البوليس وتقنياته المعروفة مع القضايا السياسية، التي من بينها تسخير الإعلام ضد معارضيه والتشهير بهم عبر إثارة الفضائح من قبل صحف مأجورة من قبل النظام، مثل الحملة الإعلامية التي تعرض لها محمد مزالي، عبد الفتاح مورو، سعد الدين زميرلي وغيرهم<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> خالد شوكات، "النظام غي متحمس لممارسة السياسة"، في الموقع الإلكتروني:  
[http://www.islamonline.net/servlet/stelite?c=ArticleA\\_C&cid=1171274646777&pagename=Zone-Arabic-News/2FNWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/stelite?c=ArticleA_C&cid=1171274646777&pagename=Zone-Arabic-News/2FNWALayout)

<sup>2</sup> منصف مرزوقي، الاستقلال الثاني: نحو الدولة العربية الحديثة، بيروت: دار الكونز الأدبية، 1996، ص. 487

وتواصل القمع ضد الإسلاميين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار مشروع مكافحة الإرهاب يضمن النظام فيها وضع حد للمنافسة السياسية من جهة، والتقرب من الغرب ضمانا لاستمراره وعدم كشف عيوبه من جهة أخرى. وفي كل حدث إرهابي تزداد القبضة الحديدية على الإسلاميين، و يتجذر الخطاب الاستئصالي بعد أحداث جربة الإرهابية في المراكز السياحية اليهودية عام 2004. وعمل النظام أيضا على تشويه سمعة الإسلاميين في تونس وتخويف أفراد المجتمع من الانتماء إلى القوى السياسية الإسلامية.

#### رابعا: التيار الإسلامي في تونس بعد "ثورة الياسمين": رهان المشاركة في الحكم

عرف النظام السياسي التونسي في أواخر 2010 حراكا اجتماعيا بدأت شرارته مع إحراق الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" ذاته، احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعيشي المزري الذي أصبح يعيشه غالبية المجتمع التونسي، في ظل تعاظم نفوذ وفساد السلطة السياسية واستحواذها على مصادر الثروة وتوزيعها، بالإضافة إلى غلق المجال السياسي واحتكار السلطة من قبل الرئيس "زين العابدين بن علي"، الذي جاء تحت شرعية التغيير والتحول الديمقراطي، دام حكمه أكثر من 20 سنة وتحولت الانتخابات في بلده إلى شكل من أشكال "البيعة السياسية"، أصبح أمام مأزق الشرعية، خاصة وأن المطالب الاجتماعية تحولت بسرعة قصوى إلى مطالب سياسية تدعو إلى إسقاط النظام. وبعد ضغط شعبي قوي لم يستطع نظام "بن علي" الهش الصمود إلا أياما معدودة (من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011)، في ثورة شعبية

أخذت إعلامياً تسمية "ثورة الياسمين" التي كان من أهم نتائجها هروب رأس النخبة الحاكمة رئيس الجمهورية "زين العابدين بن علي"، ومنه سقوط جزء من نظام ساد قرابة الربع قرن، أمام هذه الأوضاع السياسية عرفت تونس مرحلة جديدة، مرحلة تتميز بالتجاذب بين نخب أفرزتها المرحلة "نخب ثورية"، و"نخب تقليدية" في الإدارة والمؤسسات السياسية نمت وترعرعت في ظل النظام السابق، وأمام هذا الوضع الانتقالي نحاول في هذا الشق من الدراسة، معرفة موقع الإسلاميين من اللعبة السياسية.

بعد انتصار ثورة الياسمين في الرابع عشر من جانفي 2011 تم إطلاق سراح أعضاء النهضة من السجون التونسية نذكر منهم؛ عبد الحميد الجناشي وعلي العريف وسمير جيل، وبدأت تستعد بقية قياداتها بالخارج للعودة إلى تونس على رأسها الشيخ "راشد الغنوشي"، وبالموازاة مخاوف تونسية تغذيها دعاية خارجية تصور القيادي المذكور على أنه خميني تونسي، حتى تبت في نفوس المواطنين خوف قيام فوضى وسلطة قامعة جديدة كما حدث في إيران في نهاية القرن الماضي.

تأكد للإسلاميين أن وقت العودة إلى تونس والمشاركة في السلطة قد حان، وقد عبر عن ذلك الباحث "أنور الجمعاوي" أن الانخراط في النسيج المجتمعي المدني أضحي فرصة بعيد ثورة 14 جانفي 2011<sup>1</sup>. وقّعت الحركة

<sup>1</sup>. أنور الجمعاوي، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة"، مؤتمر الإسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي... تجارب واتجاهات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص15

على بيان مساند للاحتجاجات الشعبية المستمرة، أرادت أن تكون من رواد الثورة، ... فراح النهضويون يمارسون لعبة الإدماج الحسي يتحدثون بموجبها عن ثورة الشباب التي ارتكزت على الهوية العربية الإسلامية والكرامة والحرية.

وفازت حركة النهضة إثر مشاركتها في الانتخابات التشريعية بتاريخ 23 أكتوبر 2011 بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي، وكان فوزها بالنسبة للكثير من التونسيين والعالم فوزا ساحقا وغير متوقعا.

تبقى تفسيرات فوز الحزب الإسلامي العائد بقوة لحزب النهضة متضاربة، بين تصويت تأيدي له تماشيا مع إرادة الشعب واقتناعا منه بمشروع الحزب ومبادئه، وتأكيدا على هوية المجتمع التونسي الإسلامية، وحنينا إلى الحكم الإسلامي العادل الذي ساد عهد الخلفاء الراشدين، وبين تصويت "انتقام" على نظام ساد فيه الظلم واللامعالة، وانتشر فيه الفساد بكل أشكاله.

تم تشكيل ائتلاف سياسي من حزب النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحرية. نجحت النهضة في انتهاز خط سياسي منفتح ومحافظ على مكتسبات الدولة التونسية، ويعود الفضل في ذلك إلى رأس قيادتها السيد راشد الغنوشي، ومنصف المرزوقي كونهما من الإطارات المنفتحة والمستتيرة على كل الاتجاهات السياسية بميلهم إلى الاعتدال نظرا لتشبّعهم بثقافة الإسلاميين الوسطيين، فالنضال الطويل منذ فترة بورقيبة واللجوء السياسي أتاح لهم فرصة التشبع أيضا بالقيم الديمقراطية (التسامح وقبول الآخر).

رهان الإسلام النهضوي تعدى اللعبة السياسية الانتخابية في تونس، فقد اعتبر رهان الإخوان المسلمين المضطهد في مصر، المهمش في الجزائر والمحصور في ليبيا<sup>1</sup>، لكن اثر عليها تراجع الإخوان في مصر الذي عجل قرارها في الانسحاب بعد مواجهة أولى الانتقادات والمظاهرات الشعبية المناهضة لها، لاسيما بعد اغتيال الحقوقي والمعارض اليساري "شكري بلعيد" بتاريخ السادس فبراير 2013م، ووجهت لها أصابع الاتهام أيضا في اغتيال "محمد البراهمي" في 25 جويلية من السنة ذاتها، فكان الاغتيال السبب المباشر في تراجع النهضة، لاسيما بعد مظاهرات شعبية في تشييع جنازة المعتال شكري بلعيد المطالبة بإسقاط النظام.

ما أعيب على هذه الحكومة أنها لم تتجح في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي، فقد عرفت تونس في هذه الفترة تراجعا في احتياط العملة الصعبة، وعجز في الميزان التجاري، مما انعكس سلبا على المجتمع التونسي، وهذا ما عبر عنه "حمادي ذويب":

"لقد كان أداؤها السياسي في الحكم باهتا، مقارنة بأدائها في المعارضة، فقد بدى الحزب في حالة تردد وارتباك حيال اتخاذ إجراءات استعجالية وحلول عملية"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> Aomar Baghzouz , « La transition démocratique en Tunisie et ses interaction avec l'Algérie », **Dafatir al motawassit**, N°.02 ,Janvier 2015,P.206

<sup>2</sup>. حمادي ذويب، "الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النصّ وسندان الواقع"، مؤتمر الإسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي... تجارب واتجاهات، مرجع سابق، ص16.

ورغم بحث حركة النهضة عن الحلول التوافقية بين المحافظة على مشروعها السياسي، والمكتسبات الثقافية والقيمية للمجتمع التونسي منذ الاستقلال، وبالرغم من أن حزب النهضة تتازع مع الأحزاب الأخرى في صياغة الدستور في المجلس التأسيسي لاسيما حول هوية الدولة ونظام الحكم وحقوق المرأة، إلا أنها لاقت انتقادات لاذعة حول أدائها السياسي، ومع ذلك كانت السبابة إلى تقديم التنازلات لأجل الوصول لحلول وسطية رغم أنها كانت بذلك سبب انشقاق بعض أعضائها عنها، ومنهم السيد صادق شوررو السلفي الاتجاه. تنازلات النهضويين لم تكن كافية بل وصلت لحد تقديم الاستقالة من الحكومة بعد عناء الوصول لها. استخدمت نخبة حركة النهضة في فترة حكمها العنف السياسي على مستوى الخطاب "عنف لفظي"؛ مثل توعداها بقتل المعتصمين؛ "يجب على معتصمي المعارضة المشاركين فيما يسمى باعتصام الرحيل، المطالبين بإسقاط النظام بساحة باردو أن يغادروا مكان الاعتصام قبل أن يقع دفتهم"<sup>1</sup>.

ما ميز الساحة السياسية في تونس منذ 2012 هو وجود ثنائية قطبية، بين الإسلاميين والداثيين وخاصة في رئاسيات ديسمبر 2014، فقد كان المنصف المرزوقي في مواجهة شخصية تجسد النظام البورقيبي وشخصية أخرى من اليسار تجسد القطيعة مع النظام السابق من بورقية إلى بن علي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المجيد الجمل، ردود فعل أحزاب الإسلام السياسي بتونس تجاه الدستور 2014، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ص 08، نقلا عن جريدة الصباح 05 أوت 2013، عدد 1457.

<sup>2</sup> - Aomar Baghzouz, **Op.Cit.**p.205



تراجع حزب النهضة في تشريعات 2014 للمرتبة الثانية وفقد 20 مقعدا بالمقارنة مع تشريعات 2011 وحصل على 69 مقعدا، ليفوز حزب "نداء تونس" بالمرتبة الأولى بـ 86 مقعدا، ويعود 15 مقعدا للجهة الشعبية اليسارية، ومنه يمكن التأكيد أن الهيئة الناجبة التونسية عاقبت الإسلام السياسي في تونس عبر النهضة، وصوتوا لإعادة الأمن والاستقرار للدولة. وهذا ما يدل على تأثير العوامل السوسولوجية والاقتصادية على توجهات الناخب في تونس.

لكن المفارقة التي حدثت في تونس هو تشكيل حكومة توافق بين حزب نداء تونس بقيادة "الباجي قايد السبسي" وحركة النهضة، وانسحاب الجبهة الشعبية اليسارية مما يدل على أن القطبين (الإسلامي والحدائي) أمام تحد كبير على كافة الأصعدة، في الجانب الاجتماعي (معالجة المشاكل الاجتماعية المتفاقمة؛ بطالة، تحسين المستوى المعيشي...)، في الجانب الاقتصادي البحث عن مصادر جديدة للثروة خاصة وأن ريع السياحة لم يعد كافيا في ظل ارتباط الأوضاع الأمنية، وفي الجانب السياسي فتح المجال لمختلف الفاعلين السياسيين للمشاركة في عملية صنع القرار وتعزيز ذلك عبر أطر دستورية قانونية وممارساتية.

من خلال هذه الفترة الانتقالية نلاحظ أن الإسلاميين أصبحوا طرفا أساسيا في اللعبة السياسية في تونس فقد سیرت المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات من قبل وجوه سياسية إسلامية لطالما نبذها النظام السابق واضطهدوها، وإن دل هذا الفعل السياسي على شيء إنما يدل على قدرة الإسلاميين على تعبئة المجتمع التونسي وضمان التقافه حول قطب فرض نفسه

على المسرح السياسي وتموقع فيه، وهو ما يعبر عن توجهات فئات مختلفة داخل المجتمع التونسي كبتها النظام لأكثر من نصف قرن.

**خاتمة:**

استعمل النظام التونسي منذ الاستقلال آليات قانونية وأخرى أمنية لمجابهة المعارضة الإسلامية التي كانت تشكل الخطر المنافس والقوي للنخب الحاكمة على السلطة السياسية، وتوجه السلطة العلماني الصريح المعارض للتوجه الإسلامي عمق الهوة بين التيارين، ويتضح ذلك في تصريحات وخطب ومنشورات وصحافة الطرفين.

حظيت المعارضة الإسلامية بالتفاف جماهيري كبير لكن محتشم في الوقت ذاته، ميزه الخوف من إكراه السلطة (سجن، تعذيب، اغتيال، نفي...)، مما جعل الكثير منهم يحبس ويكتم توجهه ومساندته للتيار الإسلامي، بل حتى الخوف من إبداء التعاطف معه لاسيما بعد التشديد على التنظيمات الإسلامية عالميا لما ربطت بظاهرة الإرهاب عقب أحداث سبتمبر الأسود 2001.

وما التوجه الشعبي نحو التيار الإسلامي إلا دلالة على ثبوت مساوئ النخب الحاكمة وكره ظلمها وعموم فسادها من تزوير الانتخابات "كلمة الشعب"، وسرقة المال العام، ومواصلة التلاعب بالعقول،...، ما جعل الشعب يأمل في نظام قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة والرحمة والأخوة وكان ذلك وغيره من أحلام الشعوب متوافر في النظام الإسلامي الحقيقي البعيد عن المصالح الذاتية والمشاحنات وبهرج الحياة وكمالياتها الزائلة.

لم تكن حركة النهضة هي الحزب الإسلامي الوحيد في تونس لكن كانت الأبرز والقادرة على المشاركة في السلطة والاستحواذ على أصوات الناخبين في مختلف الانتخابات.

وتتجه تونس اليوم إلى محاولة لبناء توافق سياسي يضم مختلف الأطراف السياسية المشكلة للمسرح السياسي، كخطوة أساسية لنجاح التحول الديمقراطي. خاصة وأن مرحلة الأزمات تلائمها الديمقراطية التوافقية أكثر مما يلائمها التنافس السياسي، على الأقل بعد استقرار العملية السياسية وتعود النظام على تقاليد الممارسة الديمقراطية. وفي ظل ذلك يبقى أمام الإسلاميين في تونس تحد كبير وهو تحد تقديم المشروع السياسي المتكامل الرؤية، سواء في المجال السياسي والإقتصادي والثقافي والأمني ورؤيته للآخر.

في الواجهة، يظهر التوافق السياسي بين النخب السياسية التونسية لكن في العمق لازال العائق قائما لاكتمال التوافق المنشود، فلم تصل العلاقة بين النخب الإسلامية والعلمانية في تونس إلى العلاقة التكاملية في تواصل التنازلات من طرف واحد دون الثاني، قد يكون ذلك بعيدا عن وسطيتها، وإنما قريبا من خوفها المستمر من الغدر بها، أو خوفها من تراجع قوتها بعد الإخفاقات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس.